

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠١٣

الجمعة، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيسلدر (كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دلغوف
	إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا السيد مانتوفاني
	بلجيكا السيد بل
	بنما السيد آرياس
	بور كينا فاسو السيد تندريريغو
	الجماهيرية العربية الليبية السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا السيد كومالو
	الصين السيد ليو زمين
	فرنسا السيد لأكروا
	فيت نام السيد بوي تي غيانغ
	كرواتيا السيد سكراسيتش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في

نيبال (S/2008/670)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-59078 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في نيبال (S/2008/670)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل نيبال يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وحريا على الممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند من دون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد أشاريا (نيبال) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

تقرر ذلك.

أدعو السيد مارتن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل

إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها S/2008/670.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال. وأعطى الكلمة الآن للسيد مارتن.

السيد مارتن (تكلم بالانكليزية): زار الأمين العام

بان كي - مون نيبال يومي الجمعة والسبت الماضيين. وكان يحذوه الأمل في أن يبدأ هذه الإحاطة الإعلامية شخصيا، ولكن مجلس الأمن يتفهم جيدا الأسباب الملحة للسفر الذي لم يمكنه من القيام بذلك.

قدم الأمين العام التهاني بالتحول التاريخي في البلد خلال مخاطبته لأعضاء الجمعية التأسيسية، التي يمثل انتخابها الإنجاز الرئيسي الذي حققته عملية السلام حتى الآن. ويقع على عاتق الجمعية المسؤولية الحاسمة المتمثلة في صياغة دستور اتحادي للجمهورية الجديدة. وقال إن الجمعية هي أكثر الهيئات التشريعية شمولا في تاريخ البلد والدليل على التقدم الملحوظ الذي يقوده شعب نيبال. وأضاف أنه يجب أن يمضي التحول السياسي جنبا إلى جنب مع التحول الاجتماعي والاقتصادي. إن إحراز تقدم مطرد في عملية السلام سيكفل الدعم الدولي.

عندما قدمت إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس، كانت الأحزاب السياسية منقسمة حول انتخاب أول رئيس للجمهورية. والتقرير المعروض على المجلس (S/2008/670) يصف العملية التي قامت من خلالها الجمعية التأسيسية، وتؤدي دور البرلمان التشريعي أيضا، بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء، والمفاوضات الطويلة التي أسفرت عن تشكيل الحكومة الائتلافية بقيادة الحزب الشيوعي النيبالي

تشكيل الحكومة الجديدة، تقريبا بالتزامن مع الأشهر الستة الإضافية التي طلب استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في نيبال خلالها. والشرط الرئيسي لحسم تلك المسألة هو الأداء الفعال للجنة الخاصة المسؤولة عن الإشراف على المقاتلين الماوين السابقين وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل والمنصوص عليها في المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت.

وأنشأت الحكومة التي كان يقودها حزب المؤتمر النيبالي تلك اللجنة للمرة الأولى في منتصف عام ٢٠٠٧، لكنها لم تجتمع سوى مرة واحدة. وفي اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه، كرر الأطراف التزامهم بما تقررته تلك اللجنة، بل وأكثر من ذلك، فقد حددوا الكيفية التي ينبغي لها أن تؤدي بها مهمتها. واتفقوا أيضا على أنه ينبغي ألا تقتصر على الأحزاب المكونة للحكومة الائتلافية، وإنما ينبغي أن تضم الأحزاب الرئيسية الممثلة في الجمعية التأسيسية، أي من الواضح بما فيها حزب المؤتمر النيبالي.

والأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في نيبال والدول الأعضاء المعنية حثوا جميعهم على إنشاء تلك اللجنة الخاصة في وقت مبكر. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة عن إنشائها، ورحب الأمين العام بذلك خلال زيارته. ومع ذلك، لا يزال حزب المؤتمر النيبالي يرفض حتى الآن تسمية ممثله في اللجنة، متذعرا بأن التشاور بشأن إنشائها لم يكن كافيا، واعترض على تكوينها واختصاصاتها التي أعلنتها الحكومة. وفي غضون ذلك، تطالب الأحزاب الأخرى خلاف الأحزاب الأربعة الكبرى بحقها في أن تكون ممثلة في اللجنة. والمفاوضات جارية حاليا في محاولة لحل تلك المسائل.

وإنني على ثقة بأن تلك المفاوضات ستكفل بالنجاح قريبا، ولكن مهمة اللجنة الخاصة، متى بدأت العمل، لن

(الماوي) باعتباره أكبر حزب، وتضم حزبين آخرين من الأحزاب الكبرى الأربعة، ولكن حزب المؤتمر النيبالي لا يزال معارضا.

ويصف رئيس الوزراء بوشبا كامال داهال "براشاندا" الأولويات الثلاث للحكومة التي يرأسها بأنها: استكمال عملية السلام؛ وضمان صياغة الدستور الجديد؛ وتحقيق تقدم اقتصادي سريع. والحكومة تواجه تحديات كبيرة في سعيها لتحقيق كل من تلك الأولويات. وولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي مددها المجلس لمدة ستة أشهر أخرى في تموز/يوليه (انظر القرار ١٨٢٥ (٢٠٠٨))، لا تتصل مباشرة سوى بجانب أساسي من التحدي الأول، وهو استكمال عملية السلام، مع إشارة خاصة إلى إدارة الأسلحة والجيوش.

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمتها للمجلس في ١٨ تموز/يوليه (انظر S/PV.5938)، كنت صريحا في الإعراب عن القلق إزاء قدرة الحكومة الجديدة على المضي قدما بسرعة في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب السياسية في ٢٥ حزيران/يونيه بشأن استكمال عملية السلام. وقلت إن ذلك سيعتمد إلى حد كبير على درجة التعاون بين الأحزاب المتعددة التي اجتازت مرحلة الخلافات في ذلك الوقت على تقاسم الوظائف. ويؤسفني أن أقول إن ذلك القلق كان في محله وإن الجهات السياسية الفاعلة لا تجد من السهل المضي قدما معا.

والمسألة المعلقة التي تحتل الصدارة في عملية السلام، إلى جانب صياغة الدستور الجديد، هي الانتقال من الترتيبات المؤقتة الحالية لرصد إدارة الأسلحة والجيوش، والمعمول بها حتى الآن لستين تقريبا، إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل مقاتلي الجيش الماوي. وكان من المقرر أن ينتهي إدماجهم وإعادة تأهيلهم في غضون ستة أشهر من

وكذلك خفض عدد مراقبي الأسلحة، حيث أن اللجنة ستصبح مسؤولة عن الإشراف على الجيش الماوي ريثما تقرر طبيعة الإدماج وإعادة التأهيل.

ومع ذلك، فإن تسريح حوالي ٤٠٠٠ فرد من مواقع جميع الجيش الماوي الذين أثبتت عملية التحقق من وضعهم التي أجرتها البعثة عدم أهليتهم لأنهم كانوا دون سن ١٨ عاما في أيار/مايو ٢٠٠٦ أو المجندين بعد ذلك التاريخ أمر لا يتوقف على اللجنة الخاصة وطال انتظاره. ومنذ أن تمت عملية التحقق في وقت مبكر من هذا العام، دعت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا إلى تسريحهم دون تأخير وعرضت تقديم المساعدة في إعادة إدماج من يشملهم ذلك. وفي الأسابيع الأخيرة عقد كبار قادة الجيش الماوي اجتماعات في المعسكرات تمهيدا لتسريحهم. وقام وزير السلام وإعادة البناء الجديد بإشراك بعثة الأمم المتحدة في نيبال ووكالات الأمم المتحدة في اقتراحاته الداعية إلى دعم إعادة إدماجهم بشكل منظم وعزمه على طلب المساعدة من الأمم المتحدة رسميا. ودعا الأمين العام الحكومة خلال زيارته إلى التحرك بسرعة بشأن التسريح. ووجه النداء نفسه بخصوص القُصّر الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح الذي من المتوقع أن يزور نيبال في وقت مبكر من كانون الأول/ديسمبر.

وقد تناولت تلك المسائل لأنها في صميم ما تبقى من مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وبسبب الرغبة التي تتشاورها مع المجلس في إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في أقرب وقت ممكن. ويود الأمين العام مزيدا من خفض وإنهاء البعثة بطريقة لا تعرض عملية السلام للخطر على أن تضمن استمرار الدعم الدولي لتوطيد السلام في نيبال. وقال رئيس الوزراء 'براتشاند' في الاجتماعات التي عقدت مع الأمين العام في أواخر أيلول/سبتمبر، أثناء انعقاد جلسات الجمعية العامة، وقبل أسبوع في كاتماندو، إن وجود

تكون سهلة. فقد تم الإعراب عن اختلافات واسعة بين آراء الأحزاب، وأحيانا داخلها، فيما يتعلق بمدى إدماج مقاتلي الجيش الماوي في الجيش الحكومي أو عدم إدماجهم والطريقة التي سيتم بها ذلك. ويجب مناقشة وجهات النظر داخل الحزب والجيش الماوي، بما فيها المسائل المتعلقة بما إذا كان الإدماج على أساس جماعي أو فردي، في تجمع وطني كبير لكوادرهما في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

ومن ناحية أخرى، يساور الأحزاب الماديسية قلق بالغ إزاء تنفيذ الالتزام بزيادة تمثيل الماديسين في الجيش النيبالي. والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) ليس قلقا تجاه مستقبل مقاتليه فحسب، بل أيضا تجاه السعي إلى التزام مواز في اتفاق السلام الشامل لتحقيق الديمقراطية في الجيش النيبالي، بما في ذلك تحديد حجمه المناسب وتدريب الجيش على قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وضمان هيكلته الديمقراطية وبناء هويته الوطنية والشاملة. ويثير إدماج المقاتلين الماويين مسألة استثناء المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وذلك بدوره سيلفت الانتباه إلى فشل قوات أمن الدولة في اتخاذ إجراءات فعالة ضد من هم في صفوفها من مسؤولين عن هذه الانتهاكات، الأمر الذي ما زال يشكل مصدر قلق رئيسي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في نيبال.

وحتى الآن، لم تأخذ المناقشة الجارية بشأن تلك المسائل في اعتبارها الخبرة الدولية، ولكن تتوخى الاختصاصات المقترحة للجنة الخاصة أنها ستستأنس برأي وكالات الأمن الحكومية والمقاتلين الماويين وبعثة الأمم المتحدة في نيبال وغيرهم من خبراء الأمن، حسب الاقتضاء، وستقدم لها الدعم لجنة فنية بمشاركة الخبراء ذوي الصلة.

كما أن عمل اللجنة الخاصة هام لتحقيق هدف بعثة الأمم المتحدة في نيبال والممثل في تبسيط مسؤوليات الرصد

البعثة في مواقع التجميع سيظل ضروريا ريثما يتم الإدماج وإعادة التأهيل، وإنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة في نيبال تنسيق المشورة والدعم الدوليين لتلك العملية. أما الجدول الزمني الواقعي لتلك العملية فسيكون من مسؤولية اللجنة الخاصة حالما تبدأ عملها، ولكن حتى في ظل أكثر الافتراضات تفاؤلا، لا يمكن أن نتوقع الآن أنهما ستنتهي بحلول كانون الثاني/يناير، في إطار الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال.

ومع أن الأمم المتحدة تحترم احتراما كاملا حقيقة أن العملية كانت دائما وما زالت مدفوعة من أبناء نيبال، فإن المنظمة، من خلال وكالات الأمم المتحدة فضلا عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال، عرضت مرارا وتكرارا تقديم الدعم في تنفيذ التزامات عملية السلام وهي تواصل القيام بذلك العمل. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة كبيرة لعملية وضع الدستور، وتجري برجة المبلغ البالغ ١٠ ملايين دولار الذي قدمه الأمين العام من صندوق بناء السلام بغية دعم المجالات الرئيسية لدعم السلام.

إن الأمين العام يلاحظ على نحو إيجابي، في تقريره، التزام مجلس الشيوخ النيبالي بالتعاون في صياغة الدستور الجديد وإكمال عملية السلام، فضلا عن التزام الحكومة ذات القيادة المايوية بإحلال الديمقراطية المتعددة الأحزاب وبحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتلك أيضا تعهدات يلزم أن تبرز بشكل كامل من الناحية العملية.

وأعرب الأمين العام، في ملاحظاته العلنية في نيبال، عن ثقته بأن في وسع الأحزاب أن تقلل إلى أدنى حد الانقسامات المحتملة من خلال الحوار والحلول التوفيقية. وناشد جميع الأحزاب والحكومة الائتلافية المحافظة على الاتساق، مع مواصلة العمل مع الأحزاب غير الممثلة في الحكومة بروح للتعاون، وأعرب عن أمله بأن يواصل مجلس الشيوخ النيبالي المشاركة في القرارات الرئيسية. وشدد على أن الأحزاب خاضعة لمحاسبة الشعب النيبالي في المساعدة على استكمال السلام وتوطيده. وذلك التعاون أمر أساسي ليس لمعالجة المسائل الصعبة المتعلقة بالأسلحة والجيش ولإكمال عملية السلام فحسب، وليس للتوصل إلى توافق واف على

استفسر الأمين العام من الحكومة إن كانت ستطلب تمديدا آخر، لأنه يتعين تقديم هذا الطلب في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى له تقديمه إلى المجلس. وتتصور أن أي توصية إلى المجلس استجابة لطلب من هذا القبيل ستكون وجودا أصغر بكثير. ولكنني على يقين من أن أعضاء المجلس يتفقون مع الملاحظة التي وردت في تقرير الأمين العام بأن التجربة قد أظهرت في العديد من البلدان أخطار عدم معالجة مسألة المقاتلين السابقين معالجة ناجحة وما يمثله ذلك من مخاطر على دوام الاستقرار. وذلك الجانب الرئيسي لإكمال عملية السلام والحاجة إلى التعاون فيما بين الأحزاب السياسية في نيبال لا بد أن ينظر إليهما في السياق الواسع لتنفيذ الالتزامات.

ولاحظت التقارير السابقة للأمين العام وإحاطاتي الإعلامية ضعف تنفيذ التزامات عملية السلام خلال فترة الحكومة المؤقتة، وقبيل انتخابات الجمعية التأسيسية. وكرر اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه العديد من تلك الالتزامات، مثله مثل التصريحات التي أدلى بها وزراء الحكومة الجديدة. ولكن لم يتم بعد تشكيل اللجان المنصوص عليها في الاتفاقات، والتعهدات بالتعويض على الضحايا، والتحقيق في مصير المختفين، وعودة المشردين، وإعادة الممتلكات التي تمت مصادرتها خلال الصراع وكفالة إبقاء عمل الأجنحة الشبابية التابعة للأحزاب السياسية في إطار القانون، يلزم أن تتجاوز

وباسم حكومة نيبال، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون، على زيارته مؤخرا لنيبال ودعمه المستمر لعملية السلام.

وشهدت نيبال تحولا سياسيا تاريخيا من خلال عملية السلام. والتوقيع على اتفاق السلام الشامل، ونجاح انتخابات الجمعية التأسيسية، وإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية وتشكيل الحكومة الائتلافية بقيادة الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) تشكل تغييرات ذات أبعاد تاريخية وحققتهما عمليتنا للسلام بطريقة سريعة وسلسلة وديمقراطية وسلمية.

إن عملية السلام في نيبال عملية فريدة في خصائصها وهي تقوم على أساس ديمقراطية المشاركة والشمول والحلول التوفيقية والحوار والاعتراف بالشعب بوصفه الحكم النهائي. وعمليتنا للسلام عملية أصلية حقا وابتداع خلاق للشعب النيبالي وقيادته السياسية. وأحد العوامل الرئيسية لنجاحها يكمن في الملكية الوطنية لكامل العملية السياسية. والقيادة السياسية بصورة شاملة تأخذ بعين الاعتبار التطلعات الواسعة للشعب النيبالي الذي أعلن خياره في السلام والديمقراطية. وأبدت القيادة روحا للتوفيق الحقيقي والحوار واحترام خيار الشعب في اتخاذ جميع القرارات الرئيسية.

بيد أن العامل الرئيسي الآخر لنجاحنا هو شمولية العملية السياسية. وبعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، تم إبرام عدة اتفاقات أخرى بغية أن يستوعب في التيار الوطني الرئيسي أكثر مشاركة شاملة لممثلي الشعب بكل تنوعه العرقي والجغرافي. وأشعر بالاعتزاز إذا أقول إن الجمعية التأسيسية لنيبال هي أشمل جمعية تنتخب لوضع دستور في أي مكان في العالم. ويوجد في الجمعية التأسيسية لنيبال أوسع تمثيل للنساء والجماعات العرقية والسكان الأصليين والماديسي

دستور اتحادي فحسب، بل أيضا للتنمية الاقتصادية الأساسية لتوطيد السلام.

ونيبال بحاجة عاجلة إلى حكم محلي فعال فضلا عن حكم وطني. ولدى الحكومة الجديدة خطط طموحة لتحسين الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل للشباب. وهي تدعو إلى زيادة مستويات المساعدة الدولية لدعم تلك الخطط. والفريق القطري للأمم المتحدة يستعد للاضطلاع بدوره. وهدفنا هو استكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في أقرب وقت ممكن، ولكن أيضا تقديم الدعم المستمر والمكثف من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تحقيق السلام والتنمية والتغيير الذي طالب به شعب نيبال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد مارتن على إحاطته الإعلامية وعلى ما قدمه من معلومات مستجدة عن الحالة على أرض الواقع وعن حالة بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن امتناني الصادق لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة فرصة أخرى لي لمناقشة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية السلام الأصلية في نيبال، التي أحرزت إنجازات خارقة خلال فترة قصيرة من الوقت. وأود أن أشكر السيد إيان مارتن، الممثل الخاص للأمين العام في نيبال، على البيان الشامل الذي قدمه اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الصادق للسيد مارتن ولفريقه في بعثة الأمم المتحدة في نيبال على أعمالهم الممتازة في تنفيذ ولاية المجلس للاستجابة لطلب نيبال في جوانب معينة لعملية السلام. ونقدر تقرير الأمين العام عن دعم الأمم المتحدة لعملية السلام (S/2008/670).

قوامها بقدر كبير بالفعل، قد يكون مطلوباً لفترة أقصاها ستة أشهر أخرى مع إجراء تعديلات إضافية بغية إنقاذها بحلول ذلك الوقت.

وفي ذلك الصدد، أحطنا علماً بتقرير الأمين العام المتعلق بتوحيد مواقع تجميع القوات. وما زال يتعين على اللجنة الخاصة، والمكلفة بالعناية بالمسائل الشاملة المتعلقة بإدارة الأسلحة، أن تبدأ عملها بصورة رسمية وما زال يتعين عليها أن تتخذ قراراً في ذلك الصدد. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك التوحيد أو إعادة الترتيب إلى تعقيد لا داعي له للعملية وإلى تدهور البنية التحتية والمرافق الضعيفة بالفعل في مواقع التجميع. كما يمكنه بدون قصد أن يطيل أمد عملية الإدماج وإعادة التأهيل، التي تشكل عاملاً رئيسياً للاحتتام المنطقي لعملية السلام. وتلك الاستنتاجات وغيرها ستأخذها اللجنة الخاصة بعين الاعتبار في اتخاذ قرارها بشأن عملية الإدماج وإعادة التأهيل. والحكومة ملتزمة باتخاذ تدابير لتسريع تنفيذ قرارات اللجنة الخاصة لكي تتمكن بعثة الأمم المتحدة في نيبال من إنجاز مهمتها وفقاً لولاية هذا المجلس.

وفي الختام، أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر كلا منكم فرداً فرداً وأشكر المجلس جميعاً على الدعم المتواصل والتفهم لمطلب نيبال في ما يتعلق بعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل نيبال على بيانه. سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوستاريكا.

أشكر السيد إيان مارتين على إحاطته الإعلامية، كما أشكر الممثل الدائم لنيبال على بيانه.

يرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ونرحب أيضاً بالأنباء الإيجابية عن التقدم في عملية بناء السلام وترسيخ الديمقراطية في نيبال. وبصفة خاصة، نرحب بالتزام السلطات الجديدة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومكافحة التمييز بكل صوره، إضافة إلى التقدم المحرز حتى الآن في إزالة الألغام وتدمير العتبات

والدائيت وسكان المناطق الريفية، الذين ظلوا تقليدياً مهمشين.

كما أننا وصلنا إلى هذه المرحلة بوضع حكم الشعب في صميم جميع القرارات التي اتخذت حتى اليوم. وكان ذلك هو أساس إعلان نيبال جمهورية ديمقراطية اتحادية، وإلغاء نظامها الملكي الذي استمر ٢٤٠ عاماً، وتشكيل الحكومة بقيادة حزب متمرّد سابق، مر هو ذاته بتحول هائل من حركة للتمرد إلى قوة سياسية ديمقراطية رائدة.

إن الحكومة الحالية ملتزمة بالعمل بالترافق مع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في الجمعية التأسيسية في وضع دستور جديد للجمهورية الديمقراطية الاتحادية وفي الإطار الزمني المحدد بعامين. وإلى جانب تلك العملية، تقوم الجمعية التأسيسية باستكمال نظامها الداخلي ومن المتوقع أن تبدأ قريباً عملية الصياغة.

كما أن الحكومة ملتزمة بالتوصل إلى احتتام منطقي لعملية السلام بتسوية جميع المسائل المتبقية بروح الحوار والتوفيق ووفقاً لاتفاق السلام الشامل. وشكلت بالفعل اللجنة الخاصة لاستكمال المسائل المتعلقة بإدماج وإعادة تأهيل المقاتلين المتمردين السابقين الموجودين في مواقع تجميع تقوم برصدها بعثة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تتوصل اللجنة الخاصة قريباً إلى قرارها بشأن المسألة.

وضمن أمور أخرى، كلفت بعثة الأمم المتحدة في نيبال برصد مواقع تجميع القوات والمساعدة في عملية السلام من خلال إدارة الأسلحة. ونرى أن وجود بعثة الأمم المتحدة لن يكون مطلوباً بعد استكمال هذه العملية. وإذا استمرت العملية إلى ما بعد نهاية الولاية الحالية للبعثة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قد تطلب الحكومة، بالتشاور مع اللجنة الخاصة والأحزاب السياسية، تمديد ولاية البعثة حالما تم اتخاذ ذلك القرار. وفي تلك الحالة، فإن وجود البعثة التي خفض

الإدماج. وفي هذا السياق، وفي ما يتعلق بالقضايا المتعلقة في ميادين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي تضطلع فيها بعثة الأمم المتحدة في نيبال بدور داعم مهم للحكومة، سيكون وفدي مستعدا للنظر بعناية في تمديد محدود لولاية البعثة، إذا ما تلقى طلبا من حكومة نيبال والأمين العام. ويجب ألا نتسرع بسحب البعثة، إذا كانت هناك مهام لبناء السلام لا تزال في حاجة إلى دعم بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ولكن ينبغي أيضا ألا نبقي بعثة يزيد حجمها عن اللازم.

وفي الختام، أشكر الممثل الخاص الجديد، السيد مارتن، على إحاطته الإعلامية، وأهنئ شعب نيبال من خلال ممثله الدائم على مساعيه الجديرة بالإعجاب لتحقيق السلام والديمقراطية في بلده. وكما قال الممثل الدائم، فقد تحقق الكثير في فترة قصيرة نسبيا وحدث تحول تاريخي بالغ الأهمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

المتفجرة اليدوية الصنع. وشجعنا أيضا بيانات الأمين العام عن التقدم الذي لاحظته على الأرض خلال زيارته الأخيرة إلى البلد.

وفي ظل هذه الرؤية الإيجابية، هناك بعض الأسئلة المتعلقة تمثل مصدر قلق لوفدي، والتي سأعرضها الآن. يحدونا الأمل في أن يتيح تشكيل الحكومة الجديدة مؤخرا إحراز تقدم كبير في عملية تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم أثناء الصراع المسلح إلى العدالة. لقد أكد وفدي في محافل مختلفة أن بناء سلام دائم يتطلب تطبيق العدالة وفقا للقانون، باعتبارها ضرورة، وهو ما سيجعل المصالحة الوطنية ممكنة. وفي هذا السياق، ندعم نية حكومة نيبال تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة ولجنة أخرى للتحقيق لمعرفة مصير الأشخاص المختفين. وبشكل عام، نحن ندعم كل الإجراءات التي اتخذت لتعزيز سيادة القانون.

ونحث أيضا الجمعية التأسيسية النيبالية على بذل قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاقات والمضي قدما في صياغة دستور جديد. وفضلا عن ذلك، يمثل التقدم البطيء نسبيا في عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة إدماج الجيش الماوي مصدر قلق، بصفة خاصة في ما يتعلق بتسريح القُصّر. ونكرر النداء الذي وجهه الممثل الخاص وندعو إلى التسريح الفوري لكل القصر الذين لم يتم تسريحهم بعد. ونأمل أيضا أن تجعل الموارد التي وفرها صندوق بناء السلام والبنك الدولي من الممكن تسريع عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة